

السياسات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

// دراسة مقارنة

رسالة مقدمة الى :

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

أثير عبد الخالق محمد

بإشراف الاستاذ المساعد

الدكتورة هناء عبد الغفار حمود

٢٠٠٩ م

١٤٣٠ هـ

الاستنتاجات

- ١- أن معضلة الفقر بالرغم من أنها فادحة باثارها وتداعياتها السلبية ، قد ازدادات تفاقماً وتعقيداً نتيجة لربطها وحصرها بنقص الدخل النقدي وضعف وأعدادم أمكانية تلبية الاحتياجات الاساسية التقليدية .
- ٢- أن النقص في الدخل النقدي وعدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية التقليدية تعتبر نتيجة لمعضلة الفقر وليس سبباً لها ، وأن حل أي معضلة يتوجب الاهتمام بدراسة الاسباب وليس النتائج .
- ٣- أن المقاييس والمؤشرات التقليدية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أو تعريف حالة الفقر أو الذين يعانون منها تقوم بالدرجة الاساس على قياس النتائج دون أن يكون لها جدوى في تشخيص الاسباب المؤدية والمساهمة في حالة الفقر .
- ٤- أن المؤشرات والمقاييس الحديثة المعتمدة من قبل الامم المتحدة تتميز بكونها تقوم بالدرجة الاساس على تقدير وقياس الاسباب المحتملة المساهمة في ظهور الفقر وضمن مسارات وسياقات متنوعة في حياة الفرد والمجتمع اجتماعياً وأقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتربوياً وصحياً .
- ٥- أن نماذج التنمية الاقتصادية ذات القوالب الجاهزة ، والتي أفترضها الفكر الاقتصادي بمراحله المختلفة بكونها قابلة للتطبيق على مستوى مجتمعات وبلدان مختلفة ، قد أثبتت فشلها في تحقيق أحد أهم أهدافها المتمثل في مكافحة الفقر أو تقليل الفقر .
- ٦- أن تلك النماذج يمكن تلمس درجة سلبيتها من خلال معرفة أنها سعت أولاً الى تغيير ثقافات وعادات وتقاليد وعلاقات مجتمعية سائدة ومترسخة مما أدى بالتالي الى رد فعل عكسي وسليبي من قبل المجتمعات والثقافات المستهدفة .
- ٧- أن التركيز على أستراتيجية التكوين المادي أو الرأسمالي كأساس لديمومة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي دون الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة تقاليد وعادات وثقافات كل مجتمع وأفراده ودون الاخذ بنظر الاعتبار تطوير وتنمية أمكانيات تلك الموارد البشرية وفق وبحسب البيئة الحاضنة لتلك المجتمعات ، قد أدى الى أضعاف الامكانيات والطاقات البشرية التي تعتبر حجر الاساس لديمومة وأستمرارية التنمية والنمو لمكافحة الفقر بالنتيجة .
- ٨- أن الاستثمار في الموارد البشرية ، وخاصة في مجالي التعليم والصحة ، يعتبر مصدراً للعوائد المتزايدة ، وبالمقابل فإن الاستثمار في التكوين الرأسمالي يفترض مسبقاً مصدراً للعوائد المتناقضة وما يترتب على ذلك بالتالي من أزمات وأثار سلبية تؤدي الى تفاقم معضلة الفقر بأبعادها وعلاقاتها .

٩- أن استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية ، تتأتى أهميتها بالدرجة الاساس من كونها تعتمد ، حتى قبل البدء بتطبيقها ، على مشاركة الفقراء أنفسهم في وضعها وتطبيقها وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي تخص كل مجتمع وكل مجموعة من الافراد ومن دون العبث ومحاولة تشويه تلك المرتكزات .

١٠- أن المشاركة الفاعلة ، أو إتاحة الفرصة للمشاركة الفاعلة ، ضمن تلك الاستراتيجيات أمام جميع أفراد المجتمع ، وخاصة الفقراء منهم ، تعتبر بحد ذاتها منفذاً ومخرجاً رئيسياً ومعنوياً للخروج من الشعور بحالة الفقر ، وبالتالي المساهمة الفاعلة في أنشطة المجتمع بكافة أبعادها وتفرعاتها .

١١- أن وضع وتطبيق استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية ضمن إطار الاهداف الانمائية للالفة الجديدة في كل من بنغلاديش واليمن ، ومن خلال النتائج والمؤشرات التي تم أستعراضها وتحليلها ، تبرهن أجمالاً على تحقيق نتائج ايجابية وفاعلة في مجال مكافحة الفقر ، وذلك يعود بالدرجة الاساس الى فسح المجال ، ضمن تلك الاستراتيجيات ، أمام الفقراء انفسهم للمشاركة في وضعها وتطبيقها ، ووفق النظرة الحديثة الى مفهوم الفقر بكونه يتأتى بالدرجة الاساس من عوائق تمنع انبعاث وتوظيف وتفاعل إمكانات وطاقات البشر .

١٢- أن استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية والاهداف الانمائية للالفة الجديدة ، وعند النظر الى مكوناتها ومضامينها ، لاتعتبر مجرد إطار عملي لمكافحة أو لتقليل الفقر وإنما ايضاً توجه عملي وفاعل لتجنب أو لتقليل فرص تعرض المجتمع أو الافراد مستقبلاً لحالة الفقر بمدياتها ومفاهيمها الحديثة .

١٣- أن العراق ، كمجتمع وأفراد ودولة ومؤسسات ، وبناءً على ماتم توضيحه في الفقرة السابقة والمؤشرات والاحصائيات التي تم استعراضها ، بحاجة الى تشخيص وتفهم لمعضلة الفقر فيه وفق المنظور الحديث والرؤية الجديدة لأسبابها وتداعياتها ، أي بمعنى ، وفق منظور الامكانيات المتاحة .